الفصل الثامن

* القدس تحت الاحتلال الإسرائيلى
* مـاذا فعلت إسرائيل بالمدينة المقدسة بعد حرب ٦٧ ؟ والقرارات الدولية
* الاستـيـلاء على الممـتلكات العـربيـة، الإسلامية والمسيحية
* بدء عملية نزوح جديدة للعرب من ديارهم
* مؤامرة تدويل القدس
* القدس والتسوية السلمية

obeikandl.com

بيت المقدس تحت الاحتلال الإسرائيلى:

مما لا شك فيه أن الصهيونية ترتبط ارتباطا وثيقا باليهود. فاليهودية إلى جانب أنها تعبر عن دين طائفة معينة، فهى كذلك حركة سياسية تاريخية امتدت جذورها إلى زوال مملكة يهوذا من الخريطة السياسية. وما الصهيونية إلا الجانب السياسى من اليهودية، وهى الامتداد الطبيعى والتطور التاريخى لها(١).

وتأتى مدينة القدس فى المحل الأول فى المخططات الصهيونية. وهى قمة أطماعها الأولى، ونقطة الارتكاز فى الاقتناع اليهودى، ويتضح معالم الخيط الاستعمارى الصهيونى من أقوال زعماء اليهود ومن تصريحات المسئولين فى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

قال «ناحوم جولدمان» الذى كان يشغل وظيفة الرئيس السابق للمؤتمر اليهودى العالمى ورئيس المنظمة الصهيونية العالمية :«كان يمكن لليهود أن يأخذوا أوغندا أو مدغشقر أو غيرهما من البقاع لتأسيس وطن يهودى. لكنهم لا يريدون إلا فلسطين.. لأنها المركز الحقيقى للقوة السياسية العالمية والمركز الاستراتيجى للسيطرة على العالم».

وقال «هرتزل» زعيم الصهيونية:« إذا حصلنا يوما على القدس،

(١) منظمة التحرير الفلسطينية.

وكنت لا أزال حيا وقادرا على القيام بأى عمل، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدسا لدى اليهود فيها، وسوف أحرق الآثار التى مرت عليها قرون».

وقال «تيدى كوليك» رئيس بلدية القدس الإسرائيلى :«إن السيادة الإسرائيلية على القدس الموحدة أمر ضرورى..».

وقالت جولدامائير رئيسة وزراء إسرائيل السابقة : «إن أورشليم مدينتنا. وأنا لا أعرف وجود شعب اسمه الشعب الفلسطينى..»

وقال مناحيم بيجن:«إن القدس هى عاصمة إسرائيل إلى أبد الآبدين».

لقد ظلت القدس مدينة موحدة طيلة عصورها التاريخية، بالرغم من كونها أحد مراكز الصراع الدولى، وبالرغم من تعرضها للغزو والتخريب فى حدود ست عشرة مرة(١)، وبالرغم من تشابك مكانتها الدينية وما ينتج عن هذا التشابك من تعقيدات سياسية. إلا أن هذه الوحدة لم تدم بعد الحرب الفلسطينية اليهودية عام ١٩٤٨م – ١٣٦٨ هـ، بل تجزأت المدينة إلى قسمين أولهما: القدس القديمة: وهى التى يحيط بها سور القدس العتيق. وبها كل المقدسات: كالصخرة المشرفة والمسجد الأقصى المبارك وكنيسة القيامة وجدار البراق. وظل هذا القسم بيد العرب بعد الحرب المذكورة، وأصبح جزءا من المملكة الأردنية الهاشمية. وثانيهما :

(١) مجلة العربى – القدس فى القلب.

القـدس الجـديدة: وهى التى تقع خـارج السـور القـديم. وتتـميز عن القـدس القـديمـة بعـمـرانهـا الحـديث، وأحـيـائهـا وشـوارعـهـا المنظمـة والمشجرة، وحدائقها المنتشرة. وقد احتلت إسرائيل هذا القسم من أصحابه العرب عام ١٩٤٨م – ١٣٦٨ هـ.

بدأت إسـرائيـل تمارس فى القـسـم الذى احـتلتـه سـيـاسـة الإدارة القـائمـة على مبـدأ الأمـر الواقع الذى نجم عن الاحـتلال. ومـارست الاجـراءات التى من شـأنهـا تهـويد هذا القـسـم من بيت المقـدس، كمـرحلة أولى من مراحل اطمعاها فى القدس جميعها، بالرغم من كل أصوات الاحتجاج، وبالرغم من كل المخالفات التى ترتكبها فى حق القـانون الدولى والمواثيق الدوليـة، وبالرغم من كل القـرارات الصـادرة عن هيـئـة الأمم التى تدين مـثل هذه الأعـمـال، شـجـعت إسـرائيل الهـجرة اليـهـودية والاستيطان اليـهـودى فى القـدس. وتحت ظل هذا الأسلوب الاستـعـمـارى وصل عـدد اليـهـود فى القـدس إلى ١٩٠ ألفا عام ١٩٦٧ م –١٣٨٧هـ، من أصل مائة ألف عام ١٩٤٨م – ١٣٦٨هـ، وقـد أدى هذا إلى تفـوق سكانى يهـودى فى المدينة المقدسة.(١)

وامـعـانا فى الظلم منعت إسـرائيل عـرب القـدس الجـديدة الذين طردتهم أثناء حرب عام ١٩٤٨م – ١٣٦٨هـ من العودة إلى أرضهم ومساكنهم وأملاكهم، وكان عددهم وقتذاك فى حدود الستين

(١) د. الاجراءات الصهيونية لتهويد القدس – خيرية قاسمية.

ألفا، واعتبرتهم فى حكم الغائبين[1] فصادرت أموالهم المنقولة وغير المنقولة.

وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل كانت قد نهجت عام ١٩٤٨م - ١٣٦٨هـ أسلوب الارهاب والعنف فى حربها ضد الفلسطينيين. وارتكبت الكثير من المذابح ضدهم لارغامهم على ترك مدنهم وقراهم. وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر مذبحة دير ياسين ومذبحة كفر قاسم وغيرهما.

وتحت وطأة الأسلوب التنكيلى اضطر سكان أربعمائة مدينة وقرية إلى الرحيل من بلادهم واللجوء إلى البلاد العربية المجاورة.

وفى ٣٢ تشرين الأول من عام ١٩٥٠م - ١٣٧٠ هـ أعلنت إسرائيل أن القدس عاصمة دولة إسرائيل. ونقلت برلمانها (الكنيست) إليها. وبدأت فى تغير معالم المدينة المحتلة تدريجيا: سكانا وحضارة وعقارا كخطوة من خطوات تهويد المدينة المقدسة.

وأخيرا فى ٧ حزيران - يونيو - من عام ١٩٦٧م -١٣٨٧هـ احتلت إسرائيل القسم المتبقى من مدينة القدس، وهو القدس القديمة. وتكون بذلك قد احتلت مدينة القدس بأكملها. وبعد ذلك باشرت إسرائيل بتنفيذ مراحل التهويد النهائية فيها ضمن عدد من الاجراءات والقرارات والأوامر العسكرية والإدارية والتشريعية والارهابية.

(١) منظمة التحرير الفلسطينية.

ماذا فعل اليهود بالسكان العرب؟(١)

وبعد ثلاثة أيام فقط من احتلال إسرائيل للقدس قامت الجرافات الإسرائيلية بجرف منطقة الحرم الشريف وتدمير حى عربى بأكمله. ثم انتقل الجرف إلى منطقة شارع الأنبياء والبراق وباب العمود، وهكذا الحق الضرر بالمبانى السكنية والتجارية والدينية، وهكذا الحق الضرر بالمبانى السكنية والتجارية والدينية، وبالمرافق العامة كالمستشفيات والمؤسسات العلمية والتعليمية فى المنطقة. زد على هذا ما قام به الإسرائيليون من نهب وسرقة لموجودات هذه المبانى المهدمة مستغلين بذلك مرحلة الفوضى والاضطراب التى تمر بها المدينة بعد الاحتلال.

كما أن الكثير من مبانى الأحياء السكنية العربية فى القدس كانت قد تصدعت نتيجة هذه العملية.

وفى ٨ كانون الثانى ديسمبر من عام ١٩٦٨م - ١٣٨٨هـ أصدرت إسرائيل قرارا يقضى بمصادرة (٣٣٤٥) دونما من أراضى القدس، من منطقة الشيخ جراح وجبل سكوبس ووادى الجوز والتلة الفرنسية. ثم أصدرت إسرائيل قرارا آخر فى ١٤ نيسان أبريل من عام ١٩٦٨ يقضى بضم (٢٠٠) دونم أخرى من الأراضى العربية فى القدس وبموجب هذا القرار وغيره ضمت إسرائيل كذلك

(١) وما تبعه من صفحات: بيت المقدس د. عبد الفتاح أبو عليه.
د. عبد الحليم عويس.

(٣٠٠) دونم تقع فى المنطقة الجنوبية من القدس ثم (١١٦) دونما من الأراضى العربية فى القدس الواقعة داخل السور القديم، ثم صادرت (١٠٠) دونم من منطقة حى المغاربة وباب السلسلة فى داخل السور. ويكون بذلك قد فقد السكان العرب داخل السور (٥٩٥) عقارا سكنيا تحتوى على (١٠٤٨) شقة سكنية أو (٤٣٧) محلا تجاريا و(٥) مساجد و(٤) مدارس وزاويتين اسلاميتين وسوق أثريا يسمى بسوق « الباشورة » وشارعا تجاريا يسمى « باب السلسلة » وبعض العقارات التابعة للوقف الإسلامى.

وفى ٣٠ أغسطس آب من عام ١٩٧٠م – ١٣٩٠هـ أصدرت إسرائيل قرارا جديدا من قرارات تهويد المدينة المقدسة يقضى بامتلاك (١١٦٨٠) دونما منها جزء من أراضى مدينة القدس، والجزء الباقى وهو الأكبر من أراضى العرب فى القرى العربية المحيطة بالقدس كقرى: الرام وقلنديا وبيت حنينا فى الشمال من القدس. وقرى النبى صموئيل وبيت أكسا فى الغرب. وقرى بيت صفافا والشرقة وصور باهر فى الجنوب، ضمن مشروع إسرائيلى جديد يهدف إلى إقامة ما يعرف « القدس الكبرى ».

ثم أصدرت إسرائيل قرارا يقضى بامتلاك أرض جديدة قدرت بـ (١٧٠٠) دونم أخذت جميعها من منطقة شعفاط والشيخ جراح، وذلك فى ١ شباط – فبراير – من عام ١٩٧٢م (١١٠) وهكذا استطاعت إسرائيل قلب ميزان الملكية العقارية فى مدينة القدس. فبعد أن كان عرب القدس يملكون ما يقارب من (٨٣٪) من

الأراضى العقارية فى المدينة عام ١٩٤٨م، ١٣٦٨هـ، أصبحوا الآن لا يملكون إلا ما يقارب من (١٤٪) فقط. وأصبح السكان اليهود فيها يملكون الآن ما يقارب من ٨٣٪ من مجموع الأراضى العقارية فى المدينة. أما الـ (٣٪) الباقية فيملكها الأجانب المقيمون فى المدينة.

وقد سهلت إسرائيل عملية إسكان اليهود فى القدس، وبالمقابل عقدت أمر اسكان العرب فيها فاباحت السكن لليهود فيها من أية جنسية يكونون أو فى أية بقعة من العالم يسكنون.

قامت إسرائيل ببناء الأحياء السكنية الإسرائيلية على أنقاض ما هدمته وجرفته وصادرته وامتلكته من أراضى العرب تحت مبدأ القهر والقوة والبطش. فبنت حيا جديدا على انقاض حى المغاربة والمنطقة المجاورة للحرم الشريف. وعملت إسرائيل على تهويد هذا الحى، سكانا وعقارا واسما، إذ أسمته بالعبرية « هارافع ها يهوى » لاسكان (٦٠٠) عائلة يهودية فيه يتراوح مجموع سكانها ما بين (٣٥٠٠) - (٥٠٠٠) نسمة كبديل لـ (٦٠٠٠) نسمة من السكان العرب أصحاب هذه الديار المهدومة والمصادرة.

وتشكلت فى إسرائيل لجنة خاصة مهمتها الاشراف على الحى اليهودى سميت « بلجنة إعمار وتطوير الحى اليهودى.

والجدير بالإشارة هنا أن الاستيطان اليهودى فى القدس يتركز أكثر فى مناطق القدس القديمة والمناطق العربية المحيطة بها كخطة

استراتيجية لإضعاف السكان العرب فيها عن طريق زيادة السكان اليهود فيها، وعن طريق تطويق السكان العرب بمراكزاستيطان يهودية، وعن طريق اضعاف الاقتصاد العربى هناك كعملية تضييق الخناق على السكان العرب لارغامهم على ترك مناطقهم فى القدس والرحيل إلى القرى العربية المجاورة. وفى مطلع عام ١٩٧٧م تشكلت فى إسرائيل لجنة يهودية أخرى هدفها البحث عن اليهود أصحاب الممتلكات في أنحاء القدس القديمة لاستردادها لهم من العرب، علما بأن إسرائيل كانت وما زالت تطرد السكان العرب فى القدس وغيرها من بلاد الضفة الغربية. وتصادر أملاكهم بالقوة دون أن تكترث بأى حق للإنسان العربى فى المنطقة الواقعة تحت احتلالها. وإلى جانب هذا بدأت إسرائيل بانشاء المستعمرات اليهودية على الأراضى العربية التى انتزعتها من السكان العرب.

فأنشأت ست عشرة منها خلال الأحد عشر عاما الماضية التى أعقبت احتلال القدس بأكملها، وروعى أن تكون هذه المستعمرات مطوقة لما تبقى من عرب القدس.

وجاء بناؤها شبيها بالحصون والقلاع، يتضح ذلك من الصورة التى ظهرت فى ملحق صحيفة جروزلم بوست الصحيفة الرسمية لإسرائيل، فى عددها الصادر بتاريخ ١٨ تشرين الثانى من عام ١٩٧٤م - ١٣٩٤هـ.

وصار هدف إسرائيل فى القدس هو زيادة عدد السكان اليهود -

فيها، فوصل عددهم الآن فى حدود (٣٠٠) ألف يهودى، وبدأ تناقص ملحوظ فى عدد السكان العرب فى ظل القانون الإسرائيل المجحف بحقهم. وظهرت أصوات فى إسرائيل تقول بطرد جميع السكان العرب من القدس. فصرح الحاخام اليهودى « مئير كاهانا » مؤسس رابطة الدفاع اليهودية المتطرفة فى أيار من عام ١٩٦٧م – ١٣٦٧هـ « أن ابقاء (٩٠) ألفا من العرب فى القدس يحول المدينة فى المستقبل إلى أيرلندا شمالية أخرى ».

ومن هذه التصريحات نلمس مدى التطرف الإسرائيلى فى ظلم السكان العرب فى مدينة القدس وغيرها.

وقامت إسرائيل باحصاء لسكان القدس فى ٢٥ تموز – يوليو – من عام ١٩٦٧م –١٣٦٧هـ، ومنعت جميع السكان العرب الغائبين الذين لم يكونوا موجودين فى القدس عند إجراء الاحصاء من حق العودة إلى المدينة ويزيد عددهم على عشرين ألفا كانوا غائبين بحكم التجارة أو لطلب العلم أو العمل بالرغم من مخالفة هذه الاجراءات للمادة (٣) من الميثاق العالمى لحقوق الإنسان وخلافا لقرار هيئة الأمم رقم ١٩٤ بتاريخ ١١ كانون الأول ديسمبر من عام ١٩٤٨ م – ١٣٦٨هـ والذى يقضى بعودة جميع اللاجئين وإعادة أملاكهم لهم.

وبدأت إسرائيل تنفيذ مشروع تشجير مدينة القدس كخطوة جديدة للاستيلاء على الأراضى العربية فيها. فقامت باحاطة سور المدينة القديم بحديقة كبيرة لطمس الطابع الأثرى فيه بعد أن

غطته بالورود والأشجار.

وتعمدت اظهار حائط سليمان. وأنشأت فى المدينة مركزا تجاريا واسعا وسط المدينة وعلى مساحة كبيرة من الأرض قدرت بـ (٢٧٠٠) دونم. هذا إلى جانب ما شقته من طرق جديدة فى المدينة، وإلى جانب ما هدمته من بيوت بحجة قدمها وعدم ملاءمتها لمشروع تجميل المدينة.

ضم مدينة القدس:

فى ٢٧ حزيران من عام ١٩٦٧م – ١٣٨٧هـ أصدر الكنيست الإسرائيلى قرارا كان على هيئة إضافة فقرة إلى قانون إسرائيل وهو « قانون الإدارة والنظام لعام ١٩٤٨م » وتنص الفقرة المضافة لهذا القانون على « تطبيق قانون إسرائيل الخاص بالقانون والإدارة على جميع مساحة أرض إسرائيل التى حددتها الحكومة بمرسوم ».

وفى ٢٨ – يونيو – حزيران من عام ١٩٦٧م – ١٣٦٧هـ أصدر سكرتير حكومة إسرائيل أمرا سمى « أمر القانون والنظام رقم واحد لعام ١٩٦٧م » يقضى بأن مساحة أرض إسرائيل المشمولة فى الجدول الملحق بالأمر هى خاضعة لقانون قضاء وإدارة الدولة الإسرائيلية. وقد حدد الجدول منطقة تنظيم أمانة مدينة القدس التى تقع شمالا. وبيت حنينا غربا. وقرى صور باهر وبيت صفافا جنوبا. وقرى الطور والعيسوية وعناتا والرام شرقا. ويسكن هذه المنطقة فى حدود مائة ألف عربى أصبحوا بموجب هذا الأمر

خاضعين لإسرائيل مباشرة. وأصبحت جميع الأملاك العربية الواقعة ضمن حدود القدس الكبرى جزءا من أراضى دولة إسرائيل.

وأصدر وزير الداخلية الإسرائيلى قرارا يقضى بتوسيع منطقة بلديةالقدس لتشمل المنطقة المشار إليها والمحددة فى الجدول الآنف الذكر. وهكذا أصبح هذا القسم تابعا لإسرائيل مباشرة من الناحية الإدارية والسياسية. وهكذا تم فصل مدينة القدس عن باقى مدن وقرى الضفة الغربية رغم اعتراض السكان على هذا الاجراء ورغم ما أبدروه من مقاومة عنيفة لدولة إسرائيل وقراراتها الظالمة.

وفى ٢٩ حزيران من عام ١٨٧٦م – ١٣٨٧هـ أصدرت إسرائيل قرارا يقضى بحل مجلس أمانة القدس العربية. وفصل أمين القدس السيد روحى الخطيب من عمله. والحاق موظفى وعمال أمانة القدس بجهاز بلدية القدس الجديدة. التابعة لإسرائيل والتى يرأسها الصهيونى « تيدى كوليك » الذى ينادى بضرورة السيادة الإسرائيلية على القدس كلها. وقد ألحقت كل الممتلكات والدفاتر والمسجلات الخاصة بالأمانة إلى الدوائر الإسرائيلية.

واحتلت إسرائيل عددا من مراكز الحدود البوليسية والجمركية والعسكرية على الطرق والمداخل التى تربط القرى العربية بمدينة القدس. والزمت المارة من العرب الحصول على تصاريح دخول القدس من الحاكم العسكرى الإسرائيلى. وأصبحت مدينة القدس فى ظل هذه الاجراءات أشبه بمدينة معزولة عن باقى مدن وقرى

الضفة الغربية.

وقد كشفت صحيفة «دافار الإسرائيلية» (٢) فى عددها الصادر فى ٣٠ يناير كانون الثانى من عام ١٩٧٥م - ١٣٩٥هـ عنمشروع القدس الكبرى أو القدس الموسعة التى وافقت عليه السلطات الإسرائيلية. وحددت الصحيفة هذا المشروع بحدود الخان الأحمر من الشرق. وقرية بتين من الشمال. ومدينة الخليل من الجنوب. ووادى الصرار والطرون من الغرب. وزادت صحيفة معاريف الصادرة بتاريخ ٢٩ يونيو حزيران من عام ١٩٧٥م على هذه الحدود بحدود جديدة استندت فى أخذ معلوماتها على لسان وزير الإسكان الإسرائيلى آنذاك وهو «إبراهام عوفير»، الذى قال إن وزارته تعمل على توسيع هذه الحدود إلى حدود أفضل لتصل إلى البحر الميت شرقا. وإذا حللنا خريطة التوسع الجديدة التى تعدها إسرائيل باسم مشروع القدس الكبرى نجد أن هذه التوسعة تضم وتبتلع (٩) مدن و(٦٠) قرية عربية، يسكنها حوالى (٢٥٠) ألف نسمة من أهلها العرب، وتقدر مساحتها بـ (٣٠٪) من مجموع مساحة الضفة الغربية.

إلغاء القوانين والأنظمة الأردنية فى القدس:

عمدت إسرائيل إلى إلغاء القوانين والأنظمة الأردنية المعمول بها فى القدس إبان الحكم الأردنى فى محاولة منها لابعاد القدس نهائيا عن بوتقة المنطقة العربية، وقد تطلب مثل هذا الاجراء اشرافا

إسرائيليا على الهيئات والمؤسسات والمرافق العامة والخاصة فى المدينة، كما تطلب الاشراف الإسرائيلى على الشئون الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فيها. فاصدرت «قانون التنظيمات القانونية والادارية لعام ١٩٧٠م – ١٣٩٠هـ» بموجبه ألغت إسرائيل جميع القوانين الأردنية فى القدس وبدأت بتنفيذ مرحلة طويلة من مراحل التهويد الأخرى فى القدس. فشمل التهويد الأمور التالية:

القضاء:

بموجب القوانين الإسرائيلية الصادرة عام ١٩٧٠م – ١٣٩٠هـ، تم الغاء جميع المحاكم النظامية فى القدس. وتم فصل النظام القضائى فى القدس عن النظام القضائى فى باقى مدن وقرى الضفة الغربية التى ظلت تعمل بموجب قانون القضاء الأردنى. ثم تم الحاق النظام القضائى فى القدس بالنظام القضائى الإسرائيلى مباشرة.

وأصدرت إسرائيل قرارا رقم (٣٩) يقضى بنقل محكمة الاستئناف من القدس إلى مدنية رام الله التى أعطيت صلاحية محكمة التمييز (النقض) ومحكمة العدل العليا (المحكمة الإدارية العليا).

وأصدرت إسرائيل قرارا جديدا يقضى بإلغاء المحكمة الابتدائية فى القدس. ثم أصدرت قرارا صريحا يقضى بسريان القانون الإسرائيلى الخاص بالقضاء على جميع سكان مدينة القدس بحجة أن إسرائيل لا تتوافر لديها الأسباب التى تدعوا إلى اقامة جهاز

قضائى عندها يقابل الجهاز القضائى الأردنى بعد توحيدها لمدينة القدس.

وقامت إسرائيل بدمج محاكم البداية والصلح فى القدس بالمحاكم الإسرائيلية الممثلة. وأصدرت أوامرها بنقل كل دفاترهذه المحاكم وسجلاتها وأثاثها إلى المحاكم الإسرائيلية. وأصدرت تعليمات إلى القضاة العرب وجميع الجهاز القضائى بتقديم طلبات الالتحاق بوزارة العدل الإسرائيلية وإلا أعتبروا مفصولين من وظائفهم الحالية.

وقامت إسرائيل بمفاوضة المسئولين بالمحاكم الشرعية فيها. ولما لم تنجح مفاوضاتها عمدت إلى استخدام القوانين التعسفية، فأصدرت أمرا يقضى بعدم الاعتراف بأى حكم أو قرار يصدر عن هذه المحاكم. ونفت رئيس المحكمة الشرعية فى القدس. وأصدرت أوامرها إلى المسئولين الإسرائيليين بعدم الاعتراف بقرارات المحاكم الإسلامية، وبتجاهل كل ما يرد من دوائر الأوقاف الإسلامية أو من رئيس الهيئة الإسلامية فى القدس ثم أصدرت أمرا يقضى بتشكيل محكمة استئناف شرعية تكون تابعة للحكومة الإسرائيلية.

قاوم المسلمون هذه الاجراءات بمنتهى التحدى والعنف. وظلت المحكمة الشرعية فى القدس وكذلك محكمة الاستئناف الشرعية فيها تعملان كسابق عدهما دون الاذعان إلى أحكام القانون الإسرائيلى. وبالمقابل قامت إسرائيل متحدية الإرادة العربية

الإسلامية فأعطت المحكمة الشرعية فى مدينة يافاصلاحيات المحاكم الشـرعيـة فى القـدس. وأصـدر وزير الأديان الإسـرائيلى قرارا يقضى بعدم شرعية وجود القاضى الشرعى والمحكمة الشرعية فى القدس من الناحية القانونية فى الدولة. وأنه لا صلاحية للمحكمة الشرعية فى القدس فى النظر فى شئون الأحوال الشخصية للمسلمين فى شـرق القـدس بعـد توحيـد المدينة. وأعلن الحـاكم العـسكرى فى القـدس للمسلمين فيهـا مراجعة محكمة يافا. وأصدر ضابط الشئون العدلية الإسرائيلى المشرف على المحاكم فى الأراضى المحتلة أمرا يقضى بعدم تنفيذ أى قرار يصدر عن أية محكمةشرعية فى القدس.

وقد احتج المسلمون العزل واحتج رئيس الهيئة الإسلامية فى القدس على هذه القرارات الظالمة والتى تتدخل فى الشئون الدينية والأحوال الشخصية للمسلمين وأصدر المسلمون بيانا قالوا فيه بعدم صلاحية محكمة يافا الشرعية للفصل فى قضايا المسلمين فى القـدس باعـتـبـار أن قـاضـيـهـا أقـسم يمين الولاء أمـام رئيس دولة إسرائيل. ولأنهـا لا تتـمـتع بولاية الولاء أمام رئيس دولة إسرائيل. ولانهـا لا تتـمـتع بولاية للفـصل فى شـئون المسلمـين فى القـدس والضـفـة الغـربيـة لان ذلك يتنافى ويتناقض مع اتفـاقـيـات جنيف وقرارات الأمم المتحدة. ولأن محكمة يافا فى نظر الفقه الإسلامى غير شرعية.

التعليم:

عندما احتلت إسرائيل القدس وضعت يدها على التعليم فيها فى ظل قانون التنظيمات والتشريعات الإسرائيلية الصادرة عام ١٩٧٠م - ١٣٩٠هـ. وسيطرت بالقوة على جميع المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية. وألغت جميع برامج التعليم الأردنية. وألغت جميع الكتب المدرسية المعمول بها فى ظل القانون والنظام الأردنى. وجاءت ببرامج التعليم التى تطبقها فى مدارس المنطقة العربية المحتلة عام ١٩٤٨م. وألغت مكتب التفتيش الغربى فى القدس. وأصدرت أوامرها إلى الجهاز التعليمى فى القدس بالانضمام إلى الجهاز التعليمى الإسرائيلى.

ولم يقف السكان العرب فى القدس من هذه الأحداث موقف المتفرج، بل قاموا بالمظاهرات والاضرابات المناوئة لها. وأغلق العرب مدارسهم. وتوقف المدرسون عن العمل. وبالمقابل قامت إسرائيل وفتحت المدارس بالقوة، إلا أن السكان قاطعوها تماما. وبدأت إسرائيل فى استخدام كل وسائل الضغط والارهاب والغش والخداع فى سبيل تحقيق ما تهدف إليه. وشكلت كادرا غير مؤهل من المدرسين فى سبيل فتح المدارس ومباشرة التدريس فيها. ومع هذا كله ظلت المدارس مغلقة وظل الاصرار العربى على عدم الرضوخ للمطالب الإسرائيلية. وكحل وسط ظلت المدارس الثانوية والاعدادية تسير على المناهج الأردنية، أما الابتدائية فسارت على

المناهج التى تطبقها إسرائيل على عرب فلسطين الذين وقعوا تحت احتلالها عام ١٩٤٨م. وتحت ثقل هذه البلبلة فى التعليم، تناقص عدد الطلاب العرب فى القدس، وانخفضت نسبة التعليم عندهم، وتناقص عدد المدارس وعدد المؤهلين للقيام بوظيفة التدريس.

وقد عوض الناس عن هذا النقص بفتح المدارس الأهلية التى لا تخضع لنظام التعليم الإسرائيلى. وحبذا لو دعمت مثل هذه المؤسسات التعليمية الأهلية دعما أساسيا كى تستطيع القيام بأعبائها الجسيمة.

المرافق العامة:

فرضت إسرائيل سيطرتها على المهن والحرف فى المدينة، حين أمرت السكان العرب بتسجيل حرفهم ومهنهم ومؤسساتهم وشركاتهم وحوانيتهم عند السلطات الإسرائيلية، وطالبتهم بأخذ رخص مزاولة مهنهم وفتح محلاتهم التجارية من السلطات الإسرائيلية.

وأصدرت إسرائيل أمرا بنقل جميع مراكز الخدمات العربية الطبية من القدس إلى مدينة رام الله، وأجبرت سكان القدس على مراجعة مراكز الخدمات الإسرائيلية فى المدينة.

وأغلقت إسرائيل مركز خدمات الشئون الاجتماعية العربى بالقدس، وأمرت السكان العرب بمراجعة مركز خدمات الشئون

الاجتماعية الإسرائيلى فى المدينة.

وقامت إسرائيل باستبدال الكثير من أسماء الشوارع العربية بأسماء إسرائيلية كجزء أساسى من مخطط تهويد المدينة.

وحاولت إسرائيل أن تشرك السكان العرب فى القدس فى الانتخابات البلدية الخاصة ببلدية مدينة القدس. إلا أن السكان العرب قاطعوا الانتخابات برغم التهديدات التى اتبعتها إسرائيل تجاههم.

ولم تكتف إسرائيل بهذا كله بل دبرت عملية حرق المسجد الاقصى المبارك كتعد سافر على الإدارة الإسلامية. وفى ٢١ آب اغسطس من عام ١٩٦٩م شبت النار بشكل متعمد فى المسجد الاقصى فى الصباح الباكر من هذا اليوم. وقد تباطأت إسرائيل فى عملية اطفاء الحريق مما سبب أضرارا بالغة الأهمية بالمسجد الاقصى والتهبت النار الجناح الجنوبى الشرقى منه، وقضت تماما على المنبر المطعم بالعاج الذى أقيم فى عهد صلاح الدين. كما أن الأضرار أصابت سقف المسجد.

كما أن إسرائيل وضعت يدها على أحد أبواب الحرم الشريف وأباحت التسلل اليهودى إليه وإقامة الصلوات الدينية فى داخله.

وركزت إسرائيل على عملية الحفر بحثا عن الآثار فى الجهتين الجنوبية والغربية من الحرم، وقد وصل الحفر إلى أساسات المسجد

الأقصى وتسبب هذا الحفر فى هدم الكثير من العقارات الوقفية الإسلامية والبيوت السكنية العربية المجاورة وبدأت تظهر فى إسرائيل فئات تطالب بهدم المسجدين: الأقصى المبارك والصخرة المشرفة وانشاء هيكل سليمان فى مكانهما.

وقامت إسرائيل باعتداءات متواصلة على الأديرة والكنائس المسيحية، كالاعتداء على كنيسة القيامة، أقدم كنيسة مسيحية فى العالم - سواء بتحطيم القناديل أو باقتراف عدد من السرقات. وكالاعتداء على دير الأقباط الملاصق لكنيسة القيامة. وكحرق خمسة مراكز دينية مسيحية فى المدينة. هذا إلى جانب ما قامت به إسرائيل من ضغط على النصارى لاجبارهم على التنازل عن أملاكهم فى المدينة. وتدل الاحصاءات أن النصارى فى القدس كان عددهم عام ١٩٦٧م ١٣٨٧هـ (١٨٣٠٠) نسمة، فتناقصوا عام ١٩٧٧م ١٣٩٧هـ حتى وصل عددهم إلى (١٣٠٠٠) نسمة أى بانخفاض يقدر بـ ٣٠٪.

وإلى جانب هذا كله أصدرت إسرائيل قرارا يقضى بتداول العملة الإسرائيلية بدلا من العملة الأردنية. كما أصدرت قرارا آخر يقضى باغلاق البنوك العربية ومصادرة أموالها، وفتح بنوك إسرائيلية بدلا منها، وأجبرت الأهالى على التعامل مع هذه البنوك الإسرائيلية.

قال الصحفى الأمريكى: عبد الله شليفر عن اجراءات سلطات

إسرائيل فى القدس ما يلى «فكروا فى باريس تحت الحكم الألمانى خلال الحرب. لقد احتلها الألمان وأداروا شئونها، وتعرضت للارهاب، ولكنها لم تصبح ألمانية.. ثم افهموا وضع الاحتضار الخاص الذى تعانيه القدس العربية.. حوادث الطرد من البيوت يعد بالآلاف.

ومئات المنازل العربية دمرت. وثلث الأراضى العربية انتزعت ملكيتها حتى الآن. ولابد من نزع ملكية أراضى أخرى ما دامت المنازل تنشأ لآلاف الإسرائيليين المستعدين للاستقرار فى ما يدعى الآن بالقدس الشرقية. قوانين للسوق مبهمة ومقاطعة مقصودة تهدم الاقتصاد المحلى.. كل حاجات إسرائيل المعقولة وأهدافها التاريخية هى كما قال الرئيس «زلمان شازار»: «جعل المدينة القديمة يهودية».

ولم تقف الأمم المتحدة كهيئة دولية قانونية موقفا سلبيا من هذه الأعمال الإسرائيلية فى القدس، بل إنها أصدرت قرارات متتالية تدين هذه الاجراءات وتقف فى وجهها.

– ففى أربعة – يوليو – تموز ١٩٦٧ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٢٢٥٣ التالى:

ان الجمعية العامة وقد أثارت قلقها العميق الحالة السائدة فى القدس كنتيجة للتدابير التى اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدينة:

١- تعتبر هذه التدابير باطلة.

٢- تدعو إسرائيل إلى إلغاء جميع التدابير التى اتخذت فعلا، والعدول فورا عن اتخاذ أى عمل من شأنه تغيير وضع القدس.

٣- تطلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن عن الموقف وعن تنفيذ القرار الحالى فى موعد لا يتجاوز أسبوعا من اقراره.

***

وفى ١٤ يوليو (تموز) ١٩٦٧ أصدرت الجمعية قرارها رقم (٢٢٥٤) التالى:

ان الجمعية العامة: إذ تذكر قرارها رقم ٢٢٥٣ الصادر فى يوليو تموز ١٩٦٧، وقد تلقت التقرير المقدم من الأمين العام، وإذ تلاحظ بأشد الأسف والقلق عدم انصياع إسرائيل للقرار ٢٢٥٣:

١- تندد بفشل إسرائيل فى تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣:

٢- تؤكد من جديد نداءها إلى إسرائيل فى ذلك القرار بإلغاء جميع التدابير التى اتخذتها فعلا والعدول فورا عن اتخاذ أى عمل من شأنه تغيير وضع القدس.

٣- تطلب من الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الأمن والجمعية العامة عن الحالة وعن تنفيذ القرار الحالى.

***

وفى ٢١ مايو ١٩٦٨ أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم (٢٥٢) التالى :

إن مجلس الأمن وقد استذكر قرارى الجمعية العامة رقمى ٢٢٥٤,٢٢٥٣ (ES-V) الصادرين فى ٤، ١٤ من يوليو ١٩٦٧م - وقد أخذ بعين الاعتبار الكتاب رقم (٨٥٦٠/د) من المندوب الدائم للأردن بشأن الموقف فى القدس وتقرير الأمين العام رقم (٨١٤٦/د).

وقد أصغى إلى البيانات التى ألقيت أمام المجلس، وقد لاحظ أنه منذ أن اتخذ القرارين المشار إليهما أعلاه اتخذت إسرائيل اجراءات وقامت بأعمال أخرى خرقا لهذين القرارين.

وقد وضع المجلس نصب عينيه الحاجة إلى سلم عادل دائم.

وقد وضع مجددا أن الاستيلاء على أراضى بالفتح العسكرى أمر لا يجوز السماح به:

١- يستنكر تخلف إسرائيل عن الامتثال لقرارى الجمعية العامة المذكورين أعلاه.

٢- يعتبر جميع التشريعات والاجراءات الإدارية والتصرفات التى اتخذتها إسرائيل، بما فى ذلك نزع ملكية الأراضى والممتلكات الكائنة عليها، والتى من شأنها تغيير الوضع القانونى للقدس، بأنها باطلة لا يمكن أن تغير هذا الوضع.

٣- يدعو إسرائيل بصورة عاجلة إلى إلغاء جميع الاجراءات التى اتخذت فعلا وإلى الامتناع فورا عن القيام بأى عمل آخر من شأنه تغيير الوضع فى القدس.

٤- يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن تنفيذ هذا القرار.

وفى ٣ يوليو ١٩٦٩ أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٢٧٦، ٠٦٩ التالى:

ان مجلس الأمن إذ يذكر قراره رقم ٢٥٢ فى ٢١ مايو أيار سنة ١٩٦٨ والقرارين السابقين للجمعية العامة رقمى ٢٢٥٣، ٢٢٥٤ الصادرين فى ٤، ١٤ تموز يوليو سنة ١٩٦٧م بشأن التدابير والاعمال المتخذة من جانب إسرائيل بخصوص وضع مدينة القدس.

والتأكيد ثانية على المبدأ الثالث بأن اكتساب الأراضى بالفتح العسكرى غير مسموح به:

١- يعيد تثبيت قراره رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٨م

٢- يستنكر اخفاق إسرائيل فى اظهار أى اعتبار لقرارات الجمعية العمومية ومجلس الأمن الدولى المذكور أعلاه.

٣- يوبخ بأقوى تعبير جميع الاجراءات التى تم اتخاذها لتغيير وضع مدينة القدس.

٤- يؤكد أن جميع الاجراءات التشريعية والإدارية وكذلك جميع

أعمال إسرائيل الهادفة لتغيير وضع مدينة القدس، بما فى ذلك نزع ملكية الأراضى والممتلكات فى المدينة، لاغية قانونا ولا يمكن لها أن تغير ذلك الوضع.

٥- يطالب إسرائيل مرة أخرى بالحاح لكى تلغى فورا جميع الاجراءات التى اتخذتها والتى من شأنها تغيير مدينة القدس، وأن تكف عن جميع الاجراءات التى قد تؤدى إلى مثل هذا التغيير.

٦- يدعو إسرائيل لاعلام مجلس الأمن الدولى دون أى تأخير آخر عن نواياها بصدد تنفيذ نصوص هذا القرار.

٧- يصمم مجلس الأمن الدولى فى حالة الاستجابة السلبية أو عدم الاستجابة من قبل إسرائيل على العودة للانعقاد دون تأخير للنظر فى الاجراءات التالية التى ينبغى اتخاذها بصدد هذا الأمر.

٨- يطلب من السكرتير العام تقديم تقرير مفصل إلى مجلس الأمن عن تنفيذ هذا القرار.

وبالإضافة إلى هذه القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن - هناك مئات الادانات العالمية الصادرة عن هيئات وسياسيين ورجال دين وقانون وفكر، من المسيحيين ومن كل أبناء الأديان والمذاهب الأخرى.

كما أنه من الجدير بالذكر هنا أنه على الرغم من التحفظ السياسى المشهور به «الفاتيكان» فإن رجال الدين الرسميين، وعلى رأسهم الباب، لم يتحفظوا فى إدانة الاحتلال العسكرى الإسرائيلى للقدس، وفى استنكار كل محاولات إسرائيل الاعتداء على عروبة القدس. وطابعها الإسلامى والتاريخى. وقد أعلن «مكسيموس حكيم» بطريرك الروم الكاثوليك بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٤ «أنه لا يمكن لأى كائن أن ينكر السيادة العربية على القدس (١٣٨)!!».

انها سيادة قانونية تعتمد على الحق الدينى والتاريخى، وعلى كل المواثيق الدولية والحقوق الإنسانية الفطرية.

وإن منطق «القوة» حتى ولو انتصر مؤقتا: فانه لا يستطيع أن يجعل «الحق» يتوارى دائما.

كما أن سيطرة العدوان وشريعة الغاب لن تجعل الشرعية القانونية والضمير الإنسانى العادل ينهزمان إلى الأبد!!

إسـرائيل طـردت ٢٠٠ ألف فلسـطينـى من مدينة القدس منذ عام ١٩٤٨ وتستولى على أكثر من ١٠٠ ألف هكتار من الأراضى الزراعية

كـشـف تقـريـر فلسطينى أن إسـرائيـل طردت حـوالى ١٨٥ ألف مقدسى خلال الفترة من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٨٨، وأظهرت إحـصـائيـة أعـدهـا «اللوبى من أجل الدفـاع عن حـقـوق الإنسـان فى القـدس» أن السلطات الإسرائيلية طردت حوالى ٨٠ ألفًا من عـرب القدس عام ١٩٤٨ و٣٥ ألفًا من القدس الشرقية عام ١٩٦٧ وأخيرًا نحو ٧٠ ألفًا «مقدسيًا» على الهجرة والنزوح فى الفترة ما بين عامى ٦٨ و١٩٨٨ ونحـو ١٥ ألف من ١٩٨٨ وحـتى ١٩٩٨. وأكـدت الإحصائية أن السلطات الإسرائيلية رفضت تسجيل آلاف الأطفال كـمواطنين إضافة إلى تـهجـير عدة آلاف من الفلسطينيين وتحولهم إلى لاجئين.

وأكـدت الإحـصـائيـات مـصـادرة ٣٥ ألف دونم من الأراضى التى يمتلكـهـا الفلسطينيـون عـام ١٩٤٨ وأكـثـر من عـشـرة آلاف منزل وعـقـار وتمت مـصـادرتهـا بين عـامى ٦٧ و١٩٩٨ وحـوالى ٧٦ ألف دونم صـودرت وأعلنت كـأراض زراعـيـة خـضـراء إلى جـانب منع المواطنين من الدخول إلى القدس الشرقية سنويًا بزعم عدم الحصول على الترخيص إضافة إلى استخدام وسيلة الضرائب الباهظة لطرد

الفلسطنيين[١].

وأشار اللوبى الفلسطينى فى تقريره إلى أن المدينة المقدسة تتعرض وعلى مدى الخمسين عامًا الماضية لسياسات وتراكمات عدوانية يحاول الاحتلال من خلالها محو وتطهير الطبيعة السلمية للتعايش الدينى والوطنى التى اتصفت بها القدس قبل احتلالها. وطالب التقرير بتطبيق وتنفيذ الإعلان الدولى والقرارات التى تضمن وتحمى الحقوق الفلسطينية فى القدس وخصوصاً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ والإعلان العالمى لحقوق الإنسان ومعاهدة جنيف الرابعة، كما طالب بضرورة احترام القرارات والمعايير الدولية التى تحمى وتؤكد حق المقدسين فى مدينتهم والعمل على استعادة هذه الحقوق.

من ناحية أخرى، استمرت سياسة الاستيطان الإسرائيلية فى العديد من المدن الفلسطينية حيث هاجم المستوطنون المواطنين الفلسطينيين فى مدينة بيت لحم بهدف طردهم وإقامة بؤر استيطانية جديدة فى منطقة الريف على حساب مساحات واسعة من أراضى المواطنين الفلسطينيين.

(١) لجنة حقوق الإنسان فى القدس.

مؤامرة تدويل القدس مع مشروع التقسيم

لقد ظهرت فكرة تدويل القدس – وهى جزء من المؤامرة الاستعمارية لإنشاء دولة الصهاينة فى قلب الأمة العربية – مع مشروع التقسيم الذى وافقت عليه الجمعية العامة سنة ١٩٤٧.

فى ذلك الحين أعلنت الصهيونية عن موافقتها على المشروع ككل وتلك هى الدبلوماسية التى سارت عليها عند إنشاء الدولة.

فهى تتظاهر بقبول القرارات معولة إما على رفض العرب أو استخدام القوة، سيتضح ذلك مثلاً من موضوع استئناف القتال بعد الهدنة المؤقتة فقد كان اليهود راغبين فى استئنافه لكنهم تظاهروا أمام برنادوت استعدادهم لتمديد الهدنة إلى أجل غير مسمى واثقين من أن العرب ينوون استئناف القتال وبالتدريج أخذ اليهود يصرحون بنيتهم فى التمسك بالقدس فعندما اقترحت الولايات المتحدة وضع المدينة تحت وصاية محدودة فى شهر أبريل رفضها اليهود مثل العرب واحتجوا بأنه ليس من المعقول استبعاد ١٠٠ ألف يهودى عن ممارسة السلطة داخل المدينة – وفى مشروعه الأول المنشور فى نهاية يونيو سنة ١٩٤٨ اقترح برنادوت وضع المدينة فى المنطقة العربية مع منح اليهود فيما بعض حقوق الحكم المحلى وحجة برنادوت هى أن المدينة محاطة من جميع الجهات بمناطق عربية.

وفى القدس ساد مبدأ الأمر الواقع أيضًا، فقد استولى الملك عبد الله على المدينة القديمة ووقف عاجزًا لسبب أو لآخر أمام القدس الجديدة التى يتركز فيها اليهود. ومنذ ذلك الوقت استقل كل فريق بإدارة المنطقة التى دخلت فى حوزته وفصلت أحياء المدينة العربية عن اليهودية بالأسلاك الشائكة.

وحسب المصادر اليهودية كان عبد الله يتطلع إلى أن يعلن نفسه ملكًا فى القدس بعد إكمال الاستيلاء عليها فإن صح هذا فإن عبد الله لا يكون متأمرًا على اقتسام المدينة كما يشير إلى ذلك التل بطريق غير مباشر، وإنما أجبرته المقاومة العنيدة التى اصطدم بها فى القسم اليهودى على الاكتفاء بالمدينة القديمة. وفى بداية الأمر استاءت إسرائيل لضم القسم العربى إلى الأردن وكانت تفضل على ذلك إقامة دولة عربية صغيرة مجاورة وحاولت أن تدس عن طريق إثارة الخلافات الدينية بين الغرب المسيحى والشرق الإسلامى فقالت إنه من الأفضل تبعية الأماكن المقدسة لدولة عربية صغيرة متحدة مع إسرائيل وبذا لا تكون لها صفة إسلامية واضحة كدولة الأردن ومن مصلحة المسيحيين ألا ينفرد اتباع دين واحد سواء مسلمين أم يهود بإدارة الأماكن المقدسة(١).

ويمكن أن تنعكس هذه الحجة الآن ضد إسرائيل وذلك بعد أن

(١) يعتبر كتاب: عارف العارف وعنوانه نكبة بيت المقدس من أفضل المصادر الخاصة بمسألة القدس.

عـمدت إلى توحيـد المدينة وضـمـهـا إليـهـا فى أعقـاب أحـداث سنة ١٩٦٧ الأليمة.

والواقع أن الطوائف الدينية الغربية ؛كانت أكثر الفئات تحمسًا لفكرة التدويل فقد بعث الفرنسسكان إلى البابا بتاريخ ٢٨ مايو يذكرون أنهم فى سبيل تكوين ميليشيا أو حرس وطنى للأماكن المسيحية وسبق أن فكرت فرنسا فى المساعدة لإقامة مثل هذا الحرس ولكن تبين أن إقـامـة مـثل هذا الحـرس الوطنى لابد وأن يكون من القوة بحيث يلزم طرفى النزاع. وإذا أردنا الدقة فإن هذه الطوائف المسيحية نظرت إلى التدويل على أنه وسيلة لتوسيع نفوذ الكنيسة الكاثوليكيـة لأن الأرثوذوكس كـانوا مـا يزالون يتـمـتـعـون بمركـز متفوق.

ومن المدهش أن يتفق الاتحاد السوفيتى مع دول أمريكا اللاتينية والعـرب على مـبـدأ التـدويل فى الأمم المتـحـدة، غـيـر أن الـبـواعث تختلف لدى كل فريق.

فـدول أمريكا اللاتينية تحـمست لأنهـا توقعت كـمـا ذكـرنا أن يكون للكاثوليك نصـيب أكـبـر فى ظل الأمم المتـحـدة، والاتحـاد السـوفـيـتى رغم تجـاهله للأديان فـهـو لا يرى بأسًـا من تشـجـيع الأرثوذوكس فى مـثل هذه الحـالات لأنه يمكن أن يرث العـلاقـات التـقليـدية التى ربطت بين روسيا وبين الكنيسة الأرثوذوكسية فى الماضى.

أما العرب فإنهم قصدوا إحراج إسرائيل والأردن معًا بالموافقة على مبدأ التدويل خاصة بعد أن تكشف وجه السياسة الإسرائيلية الرامية إلى ضم القدس الجديدة ولم يكن الأردن قد مثل بعد فى الأمم المتحدة، لذا فإن الملك عبد الله اتخذ الإجراءات الرامية إلى ضم القدس القديمة بالتدريج متمشيًا فى ذلك مع نفس الخطوات التى اتبعت لضم الضفة الغربية.

ويختلف نظام التدويل الذى أقرته الجمعية العامة فى سنة ١٩٤٧ عن القرار الثانى الذى أوصت به لجنة التوفيق ووافقت عليه الجمعية العامة فى سنة ١٩٤٩ فالقرار الأول يجعل من المدينة وحدة سياسية منفصلة ذات جنسية خاصة ؟ أما القرار الثانى فيدعو إلى إقامة أجهزة دولية مع الاعتراف بوجود جنسيتين أردنية وإسرائيلية للسكان، وترك نوع من الاستقلال المحلى لكل منهما مراعاة لوجود هذه الأجهزة الدولية.

وبناء على قرار سنة ١٩٤٧ كلفت لجنة من قبل الأمم المتحدة لوضع دستور لمنطقة القدس فنص فى مقدمته على سلامتها كوحدة مستقلة وتجريدها من السلاح وتقوم الأمم المتحدة بتعيين الحاكم لمدة ٣ سنوات من غير العرب واليهود ويكون مسئولاً أمام مجلس الوصاية ويتولى السلطة التشريعية فى المنطقة الدولية مجلس من أربعين عضواً ١٨ ينتخبهم العرب و١٨ من اليهود و٤ من الطوائف الأخرى من سكان المدينة، وللمدينة نظام قضائى مستقل ومن

الناحيـة الاقتصادية تتبع الاتحاد الذى كـان من المفروض إقامتـه من الدولتين العربية واليهودية.

وقد أغفلت مسودة الدستور تحت وطأة التقسيم الفعلى الناتج من الأمر الواقع وعدل نظام التدويل فى الدورة الخامسة للجمعية العامة، فتقرر أن يكون المندوب السامى للأمم المتحدة مختصاً أساساً برقاية الأماكن المقدسة وحرية الوصول إليها وتنفيذاً مبدأ تجريد القدس من السلاح وتأييد حقوق الأفراد والجماعات الدينية ومع احتفاظ كل فريق بجنسيته فقد أوصت الجمعية العامة فى قرارها الثانى بإقامة مجالس مشتركة من العرب واليهود لتأمين ازدهار المدينة ويتكون هذا المجلس من ١٤ : ٥ عن كل فريق بالإضافة إلى أعضاء تعينهم الأمم المتحدة، كذلك تنشأ محكمة مختلطة للفصل فى القضايا التى تقع بين رعايا جنسيتين من سكان المدينة. ومع أن هذا الاقتراح يتضمن احتفاظ كل دولة بالسيادة فى منطقتها إلا أن إسرائيل هى التى بادرت إلى تحديه منذ يناير سنة ١٩٤٩ إذ قررت نقل الكنيست إلى القدس الجديدة تمهيداً لإعلانها عاصمة للدولة، ولم تلبث أن نقلت بعض الوزارات إلى القدس ثم عادت إلى هذا التحدى بنقل وزارة الخارجية إليها فتضطر بذلك سفارات الدول الأجنبية إلى الانتقال معها فيكون ذلك اعترافاً ضمنياً بنقل العاصمة وقد استجابت بالفعل بعض الدول إلى هذا الإجراء غير أن الدول الكبرى بدون استثناء احتفظت بسفاراتها فى تل أبيب.

مشروع القدس الكبرى الصهيونى يلتهم ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية!!

أوضحت دراسة لباحث فلسطينى أن مدينة القدس المحتلة ظلت على مر العصور التاريخية وحتى عام ١٩٤٨ مدينة للأديان الثلاثة: الإسلام والمسيحية واليهودية وذكرت الدراسة التى أعدها الدكتور نعيم بارود رئيس قسم الجغرافية بكلية الآداب بالجامعة الإسلامية بغزة ما يلى:

إن عدد سكان مدينة القدس بلغ حوالى (٥٨٣٠٦) ألف نسمة منهم (٤١٣,٦) ألف من اليهود يشكلون ما نسبته ٧١,٧٪ من إجمالى سكان المدينة وحوالى (١٧٠) ألف من الفلسطينيين يشكلون ٢٨,٣٪. وأشارت الدراسة إلى أن الإسرائيليين يحاولون صنع أوضاع جغرافية وسياسية حتى يصعب على الجغرافيين والسياسيين العرب إعادة رسم حدودها؛ الوضع الذى يؤدى إلى عزل المدينة عن باقى المدن الفلسطينية.

وقالت الدراسة إن السلطات الإسرائيلية قامت بإنشاء مستوطنة بسجاتزئيف فى الشمال الشرقى لمدينة القدس ومستوطنة راموت فى الشمال الغربى ومستوطنة «أبو غنيم فى الجنوب الشرقى» ومستوطنة جيلو فى الجنوب الغربى بهدف إحكام السيطرة على

هذه المدينة وتحقيق حلم مشروع القدس الكبرى حيث تعتبر حدود المدينة طبقًا لهذا المشروع من رام الله شمالاً حتى أطراف مدينة الخليل جنوبًا، ومن منطقة الخان الأحمر شرقًا وحتى اللطرون غربًا. بما يعادل ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية. وأكد أن هذا المشروع التوسعي يهدد عدة مدن وقرى فلسطينية بالضم مثل رام الله وبيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور وحوالى ٦٠ قرية فلسطينية أخرى.

برزت قضية القدس جزءًا أساسيًا من قضية فلسطين منذ بدأ الغزو الاستعمارى الصهيونى لهما فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وكانت القدس آنذاك عربية خالصة يعيش فيها أهلها العرب من مسلمين ونصارى وأفراد من اليهود العرب. وجاء بروز القضية لأن الغزاة أولوا أهمية خاصة للتسلل إلى القدس فى مرحلة التسلل الصهيونى (١٨٨٢ - ١٩١٧)، وبدأ واضحًا ما يبيتونه لاغتصاب القدس. وتجلى خطر الاغتصاب حقيقة واقعة، فى مرحلة التغلغل الصهيونى (١٩١٧ - ١٩٤٨) إبان الاحتلال البريطانى لفلسطين وهكذا تحددت قضية القدس بكونها رفع الخطر الصهيونى الاستعمارى.. إلخ عنها قبل فوات الأوان. وقد خاطب الشاعر العربى الفلسطينى أميرًا عربيًا شابًا جاء لزيارة القدس عام ١٩٣٥ قائلاً: «المسجد الأقصى اجئت تزوره / أم جئت من قبل الضياع تودعه؟!»(١).

(١) القدس فى التسوية السلمية د. أحمد صدقى الدجانى.

فى عام ١٩٤٨ نجح الغزو الاستعمارى الصهيونى فى احتلال جزء كبير من القدس إبان الحرب التى نشبت فى أعقاب انتهاء الانتداب البريطانى بترتيب من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فباتت قضية القدس هى تحرير هذا الجزء المحتل الذى يمثل القسم الغربى من المدينة. وكان قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٩ / ١١ / ١٩٤٧ قد تضمن تدويل المدينة المقدسة المباركة، مع إقامة دولتين فى فلسطين يهودية وعربية ولم يطبق.

استمرت الرؤية الفلسطينية العربية الحضارية الإسلامية لقضية القدس على أنها قضية مدينة محتلة وجزء من قضية فلسطين المحتلة، حلها هو «التحرير» طوال الفترة بين عامى ١٩٤٨ – ١٩٦٧، وتبنت منظمة التحرير الفلسطينية، حين تأسست عام ١٩٦٤ وجرى إعلان قيامها يوم ٢٨ / ٥ من على جبل الزيتون فى القدس الشرقية، هذا المفهوم لقضية القدس الذى التقى عليه العرب والمسلمون على الصعيدين الشعبى والرسمى، كما تبنت المنظمة هدف تحرير القدس وفلسطين.

فى حرب عام ١٩٦٧ نجح الغزو الاستعمارى الصهيونى فى احتلال القسم الشرقى من مدينة القدس، وسارعت «إسرائيل» إلى إعلان ضمه إليها رسميًا، وباشرت عملية تهويده تدريجيًا بإدخال المستعمرين المستوطنين فيه، وعملية «صهينته» بفرض العنصرية

الصهيونية عليه، تمامًا كما فعلت مع القسم الغربى بين عامى ٤٨ و٦٧ ومع ارتفاع شعار «إزالة آثار عدوان عام ١٩٦٧» فى أجواء الوطن العربى وقبول الدولة العربية قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى (١١/١٩٦٧)، بدأ حدوث شق بين الرؤية الرسمية والرؤية الشعبية لقضية القدس عربيًا، فالقدس المعنية فى المفهوم الشعبى عند الحديث عن تحريرها، هى القدس كليها الغربية والشرقية، القديمة والحديثة، مع قراها. بينما صار المفهوم الرسمى يقصد القدس الشرقية حيث يتحدث عن «الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧، ومن قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية».

هذا الشق بين الرؤية الرسمية والرؤية الشعبية لقضية القدس، بدأ يحدث فلسطينيًا حين توجهت منظمة التحرير الفلسطينية إلى أن تصبح المنظمة طرفًا فى عملية تسوية محتملة، فكان أن تبنت برنامجًا مرحلية، وسعت إلى صدور قرار عربى بأنها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى فى مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤، وأصبحت لها صفة المراقب فى الأمم المتحدة. وهكذا بدأت تستخدم مصطلحات فى قضية القدس وقضية فلسطين على السواء، تتناسب مع الحل المرحلى، مع الحرص على تخفيف وقع هذا التحول على جمهور الشعب بتأكيد التمسك «بالحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة لتصرف» وبجميع قرارات الشرعية

الدولية. وكان الانطلاق فى هذا «الاجتهاد» من تنسيق مع الموقف الرسمى العربى، ومن اعتماد منطق يقول بطلب «الممكن» مرحليًا.

أصبحت قضية القدس بفعل هذا الشق، بعد عام ١٩٦٧، على الصعيد العربى الرسمى مقتصرة على القدس الشرقية مع إشارات عامة لحقوق عربية فلسطينية نصت عليها قرارات الأمم المتحدة. وأصبحت كذلك على الصعيد الفلسطينى الرسمى، بعد ١٩٧٤. وكرست قرارات مؤتمر القمة العربى فى فاس عام ١٩٨٢ هذا المفهوم الرسمى لقضية القدس عربيًا وفلسطينيًا. وبقى المفهوم الشعبى لقضية القدس على حاله مستقرًا فى أعماق الضمير الشعبى، يقول «هى القدس كلها التى يحتلها الصهاينة ولابد من تحريرها، كما حررها من قبل صلاح الدين من احتلال الفرنجة لها».

جديد برز على الصعيد الأمريكى بشأن قضية القدس، أثناء تكثيف الجهود الأمريكية لدفع الأطراف العربية إلى عملية التسوية السلمية، هو اتخاذ الكونجرس الأمريكى قرارًا بأن القدس عاصمة أبدية (كذا!!) لإسرائيل، وذلك فى ٢٢/٣/١٩٩٠، ثم تكرر فى عام ١٩٩٤، وفى ١٠/١٩٩٦. وهو قرار غير مسبوق فى شذوذه وعدوانه على العرب والمسلمين والمسيحيين والقانون الدولى. وكانت الإدارة الجمهورية فى عهد الرئيس ريجان قد أعلنت أن المستوطنات الصهيونية ليست غير شرعية ولكنها تعكر أجواء المساعى للتسوية السلمية.

بلغ التحرك الأمريكى لتحديد قمة المفاوض العربى فى قضية القدس ذروته بعد زلزال الخليج عام ١٩٩١، من خلال ما قام به وزير الخارجية جيمس بيكر فى جولاته للتحضير لمؤتمر مدريد. وقد فرض المصمم الأمريكى لعملية سلام الشرق الأوسط بداية على الأطراف العربية تجنب طرح قضية القدس فى مفاوضات الفترة الانتقالية. وهكذا لم تتضمن الدعوة لحضور المؤتمر أى ذكر لقضية القدس أو إشارة لها. كما لم تجر الإشارة بشأن أسس المفاوضات إلا لقرارى ٢٤٢ و٣٣٨ دون ذكر لقرارات مجلس الأمن بشأن القدس. ولم يشر كل من بوش وجورباتشوف بكلمة فى خطابهما إلى القدس. واكتفى ممثل الجماعة الأوروبية بالقول «إن موافقنا بشأن القضايا الخاصة بالأراضى المحتلة بما فى ذلك القدس الشرقية معروفة. وتحدث رئيس الجانب الفلسطينى فى الوفد الفلسطينى الأردنى المشترك د. حيدر عبد الشافى فى خطابه بمرارة شديدة عن تغيب القدس عن المؤتمر. بينما عبر إسحق شامير عن ارتياحه لتجنب المؤتمر موضوعها وأنكر وجود قضية للقدس.